

Distr.: Limited
11 July 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2024
27 تموز/يوليه 2023 - 24 تموز/يوليه 2024
البند 5 من جدول الأعمال
الجزء الرفيع المستوى بشأن تعزيز خطة التنمية المستدامة
لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعددة: اعتماد الإعلان الوزاري
تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية

مشروع الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة عام 2024 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس، مقدماً من
رئيسة المجلس، باولا نارفايز (شيلي)

الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي
والاجتماعي لعام 2024 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتنمية
المستدامة لعام 2024 المعقود تحت رعاية المجلس بشأن موضوع "تعزيز
خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات
المتعددة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية"

أولاً - الحالة الراهنة والتحديات التي تعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- 1 - نحن، الوزراء والممثلين السامين، اجتمعنا في نيويورك في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لعام 2024، واعتمدنا هذا الإعلان الوزاري في ختام اجتماعات كل منهما في 17 و 18 تموز/يوليه 2024.
- 2 - إننا نؤكد من جديد وبقوة التزامنا ببناء عالم مستدام قادر على الصمود يعمه الازدهار ويسوده
السلام والعدل ويحتضن الجميع بحلول عام 2030، على النحو المنشود في خطة التنمية المستدامة
لعام 2030⁽¹⁾ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي تحويها. وسنعمل على وجه الاستعجال من أجل

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.



تحقيق الرؤية المبلورة فيها باعتبارها خطة عمل تهدف لما فيه صالح الناس والكوكب وتحقيق الرخاء والسلام والشراكة ولا يستثنى منها أحد. وسنسى إلى الوصول أولاً إلى من هم عن الركب أبعد.

3 - ونؤكد من جديد أيضاً أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الزمن الحاضر وهو أحد أهم أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

4 - ونشير إلى أن خطة عام 2030 هي برنامج عمل غايته الإنسان والأرض، ومبتغاه تحقيق الرخاء والسلام والشراكة، يسعى إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونؤكد مجدداً على أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة. ويساورنا بالغ القلق، في هذا الصدد، من استتحال النزاعات واستمرارها في العالم، مع ما لها من تأثير في السلام والأمن العالميين، وفي أعمال حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وندعو إلى الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وندين أي انتهاك لتلك المبادئ ولهذا القانون.

5 - ويساورنا القلق من الآثار المستمرة والطويلة الأجل المترتبة على جائحة كوفيد-19، واستمرار المعاناة من الفقر واتساع أشكال عدم المساواة، والأزمات المتعددة المترابطة التي تدفع عالمنا إلى حافة الهاوية، لا سيما في البلدان النامية وفي صفوف الفئات الأشد فقراً وضعفاً. ويهدق بالكوكب والناس خطر أزمة تغير المناخ وآثارها، بما في ذلك الجفاف المستمر والظواهر الجوية القسوى وفقدان الأراضي وتدهورها وارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل وتحمض المحيطات وانحسار الأنهار الجليدية الجبلية، فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي والتصحر والعواصف الرملية والترابية والتلوث، بما في ذلك التلوث بالمواد البلاستيكية والكيميائية وتلوث الهواء. وتتسبب الأزمات والتحديات المتصلة بالنزوح القسري وتكلفة المعيشة والمياه والأمن الغذائي والتغذية والقطاع المالي والطاقة في عرقلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6 - ونؤكد من جديد أيضاً أن تغير المناخ هو أحد أضخم التحديات الماثلة في عصرنا. ونعرب عن جزعنا الشديد من استمرار تصاعد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، ولا نزال نشعر ببالغ القلق لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المنفعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ. ونشدد في هذا الصدد على أن التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه يشكلان أولوية عاجلة وملحة.

7 - ونجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽²⁾، ونشير إلى استعراض إطار سندي لمنصف المدة، مع تزايد تواتر وشدة الكوارث. ونسلم بأن تنفيذه سيتطلب بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية لكي يتسنى للبلدان النامية تنفيذه بفعالية. وسنشجع اتباع نهج في التنمية المستدامة قائم على الوعي بمخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وسنعمل بإحراز التقدم في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات. ونسلم بالحاجة إلى اتباع نهج وقائي أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً على الناس في الحد من مخاطر الكوارث، وبضرورة أن تكون سياسات وممارسات الحد من تلك المخاطر موجهة للتصدي لكوارث متعددة وأن تكون متعددة القطاعات وشاملة تتيسر الاستعانة بها لكي تتسم بالكفاءة والفعالية. وسنشجع على إرساء آليات محلية ووطنية وإقليمية فعالة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة.

(2) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

- 8 - ونؤكد أهمية حماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية وحفظها وإصلاحها، وكذلك ضمان استخدامها المستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدام الموارد الجينية. وندعو إلى توفير وتعبئة وسائل تنفيذ جديدة وإضافية لدعم التنفيذ الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي⁽³⁾، ونشدد كذلك على أهمية التعجيل بزيادة حشد الموارد المالية من جميع المصادر، المحلية والدولية، العامة والخاصة، بغية سد فجوة التمويل في مجال التنوع البيولوجي وإتاحة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب من أجل التنفيذ الفعال لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.
- 9 - ونتطلع إلى المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سينعقد بكالي، كولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.
- 10 - ونكرر تأكيد ضرورة مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي واستصلاح الأراضي والترتبة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، ونتطلع إلى انعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، بالرياض في الفترة من 2 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، وإلى نتائجه.
- 11 - وسوف ندعم الجهود العالمية المبذولة من أجل التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية وعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية الهادف إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً بحلول نهاية عام 2024 لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك تلوث البيئة البحرية بها.
- 12 - ونتعهد بمضاعفة جهودنا في سبيل قيام عالم أكثر استدامة وشمولاً. ونحن جميعاً ملتزمون باتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وسريعة وعادلة وتحولية لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في السنوات الست المفضية إلى عام 2030. ونجدد التأكيد أن التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن الدولي على الصعد كافة هي أفضل الوسائل للتصدي للتحديات العالمية التي نواجهها.
- 13 - ونؤكد من جديد أن خطة عام 2030 عالمية الطابع، شاملة الأهداف والغايات، بعيدة المدى، غير قابلة للتجزئة، مترابطة العناصر تتمركز حول الإنسان وتجسد التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بطريقة متكاملة. وغايتها التوصل إلى أعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة.
- 14 - ونؤكد من جديد أيضاً على أن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁴⁾ هي جزء صميمٍ من خطة عام 2030 وأن تنفيذها بالكامل أمر في منتهى الأهمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619

(4) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

ثانياً - الإجراءات ومسارات الاستثمار لدعم تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بطريقة فعالة تسهم في تعزيز خطة عام 2030، والتعجيل بالقضاء على الفقر وبلوغ أهداف التنمية المستدامة برمتها

15 - إننا ندعو إلى تجديد الزخم وتسريع اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبلوغ هذه الغاية، فإن التنفيذ الكامل للإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁾ المنعقد في عام 2023 شرطاً حاسماً.

16 - ونؤكد من جديد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽⁶⁾، ومن جملتها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، على النحو المنصوص عليه في المبدأ 7 من الإعلان.

17 - ونسلم بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، كما أن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن. وتقر خطة عام 2030 بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة. وتعالج خطة عام 2030 العوامل المفضية إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستتراء الظلم، كانعدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقاً للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام أعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الراححة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلباً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضاً.

18 - ونؤكد من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

19 - ولا بد من تمكين الفئات المستضعفة. ويشمل من تُراعى احتياجاتهم في خطة عام 2030 جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والمهاجرين. وقد عقدنا النية على أن نرى الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. وسنتخذ إجراءات لمكافحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وسنتبع سياسات تروم وضع حد نهائي لمد عدم المساواة المتزايد، بسبل منها نظم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة. وسنسعى إلى التعرف على من يتركون خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم عن الركب أبعد.

20 - وإننا ندرك أهمية التخطيط المتكامل للسياسات والسعي إلى توفير حماية اجتماعية شاملة جامعة لا يُستثنى منها أحد، بسبل منها الخطط القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، مع مراعاة الظروف الوطنية.

(5) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

(6) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

21 - ونعترف بدور المهاجرين الإيجابي وبإسهامهم في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك بإثراء المجتمعات بالقدرات البشرية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. ونجدد التزامنا بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية.

22 - ونذكر أيضاً ونؤكد أن مكافحة العالم للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وجميع أشكالها ومظاهرها البغيضة والمعاصرة هي مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

23 - ونسلم بالتحديات الخاصة التي تواجه جميع البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

24 - ونرحب بإعلان الدوحة السياسي⁽⁷⁾ والالتزامات المقطوعة بتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽⁸⁾ للفترة 2022-2031 تنفيذاً كاملاً في أوانه.

25 - ونؤكد من جديد الوثيقة الختامية المعتمدة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في العهد القريب بسانت جونز في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، وهي خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان متجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، ونحث على اتخاذ ما يتعين من إجراءات في الأوان المناسب لضمان تنفيذها بصورة كاملة وعلى نحو فعال، وكذلك رصدها ومتابعتها واستعراضها.

26 - وإننا متفائلون بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024⁽⁹⁾، ونلاحظ في الوقت ذاته الثغرات المتبقية، ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية لاعتماد إطار جديد للدعم الدولي الموجه لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولتعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها الإنمائيين.

27 - ونجدد تأكيد دعمنا لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا⁽¹⁰⁾، وهما جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030.

28 - وندعو إلى المضي قدماً في وضع خطة استجابة محددة مشتركة بين الوكالات وشاملة على نطاق المنظومة، مع الإحاطة علماً بعملية المسح التي أجراها الأمين العام وتوصياته، الرامية إلى معالجة الطابع

(7) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان نمواً، نيويورك، 17 آذار/مارس 2022، والدوحة، 5-9 آذار/مارس 2023 (A/CONF.219/2023/3)، الفصل الأول، القرار 2.

(8) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

(9) قرار الجمعية العامة 137/69، المرفق الثاني.

(10) A/57/304، المرفق.

المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة بشكل أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة وتحسين منعها في وجه الصدمات.

29 - ونلتزم بسد الفجوات المستمرة في التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندعو إلى توسيع نطاق التمويل العام الدولي وتحسين فرص الحصول على التمويل الميسر، ونلتزم بتزويد البلدان النامية بتمويل أيسر وأضمن وأدوم وأوفى.

30 - ونشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تعالج بشكل أفضل أوجه الترابط والتآزر والمفاضلات بين أهداف التنمية المستدامة، بحيث تعزز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة.

31 - ونذكر أن التغييرات الحثيثة الواسعة النطاق تتطلب الارتكاز على أسس علمية وبحثية متعددة التخصصات تحظى بموثوقية واسعة ويمكن الوصول إليها ولا تنطوي على تمييز. ونلتزم بسد الفجوات الرقمية والعلمية والتكنولوجية والابتكارية وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بطريقة مأمونة وبروح المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة وبناء القدرات اللازمة التي تكفل استدامة عمليات التحول.

32 - ونلتزم بتعزيز إمكانية وصول الجميع إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار والاستفادة منها ومن فوائد التحول الرقمي والشمول المالي.

33 - ونؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة سيسهمان في إحراز تقدم نحو بلوغ جميع الأهداف والغايات إسهاما حاسما. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانيات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظل نصف البشرية محروما من المتمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له. ويجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلا عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات. وسوف نعمل من أجل إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات التي تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وسيُستأصل جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات بوسائل منها إشراك الرجال والفتيان في هذا المسعى. فانتظام تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام 2030 أمر بالغ الأهمية.

34 - ونلتزم بتعزيز ما هو مطلوب لتحقيق التنمية المستدامة من شراكات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وإشراك جميع الأطراف المعنية التي منها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشباب، مع الاعتراف بأهمية المساهمة التي يمكنها أن تقدمها في إنجاز خطة عام 2030 ومراعاة الخصوصيات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونجدد أيضا تأكيد أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات الإقليمية وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة فيما بين البلدان.

35 - إن خطة عام 2030 تبقى هي العهد الذي قطعناه أمام أطفال وشباب اليوم كي يتمكنوا من تحقيق كامل إمكانياتهم البشرية، بوصفهم عوامل تغيير حاسمة وحاملي لواء خطة عام 2030 لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

36 - إننا نشدد على أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أعظم تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

37 - وملتزم بتوفير الوسائل التنفيذية اللازمة للقضاء على الفقر وتعبئتها، وسندعم، عند الاقتضاء، السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وسنعزز نظم الحماية الاجتماعية ونوسع نطاق الاستفادة من برامجها من أجل الحد من الفقر والجوع.

38 - وملتزم بتشجيع النمو الاقتصادي المستدام المطرد الشامل للجميع، والنهوض بالعمالة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، ودعم التنوع الاقتصادي والقدرات الإنتاجية في البلدان النامية، باعتبار ذلك عناصر فاعلة في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة، بسبل منها تقوية الدعم المقدم للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ونلاحظ أهمية توفير فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية في جهود القضاء على الفقر ونحيط، في هذا الصدد، علما بتقدير بالمبادرة العالمية المعروفة باسم المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، ونشجع جميع البلدان على دعم تنفيذها. ونتعهد بضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بالفعل في جهود التنمية المستدامة والاستفادة منها على قدم المساواة مع غيرهم.

39 - وملتزم بالقضاء على السخرة والاتجار بالبشر ووضع حد لعمل الأطفال بجميع أشكاله.

40 - ونذكر أن الفقر عائق خطير أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بمن فيهن اللاتي يعشن في المناطق الريفية، وباستمرار تأنيث الفقر، ونؤكد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، ونقر بالروابط المتداخلة القائمة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على الفقر، ونشدد على أهمية إبداء الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

41 - ونعقد العزم على بذل قصارى الجهود في سبيل القضاء على الفقر، بوسائل من ضمنها تعزيز الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة ودعم أوجه التآزر بين هذا الهدف وسائر أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ومنها التي هي متصلة بخلق فرص العمل اللائق، وإيجاد الحلول المالية والتجارية والتكنولوجية والاستعانة بها، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتكييف الحلول مع الظروف والاحتياجات الوطنية.

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

42 - إننا سنعمل على تسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بسبل منها تسهيل إمكانية الحصول على أغذية مأمونة ومغذية على مدار السنة، وتشجيع إقامة نظم مستدامة وفعالة وشاملة وقادرة على الصمود لإنتاج الأغذية الزراعية، والحرص في ذلك على تلبية احتياجات البلدان النامية ودعم اندماج جميع البلدان في سلسلة إمدادات الأغذية الزراعية على الصعيد العالمي. ونسلم بالمساهمة الإيجابية للشراكات المبرمة بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وتحسين نوعيتها كوسيلة لإشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية. ونجدد تأكيد حق كل فرد في الحصول على المقدار الكافي من الطعام المغذي، إعمالاً للحق الأساسي الواجب لكل فرد أن يكون في مأمن من الجوع وسائر أشكال سوء التغذية.

43 - ونؤكد من جديد كذلك أهمية تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ونعرب عن القلق العميق من الارتفاع الحاد في معدلات الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من خطر المجاعة في أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية.

44 - ندرك ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما منها احتياجات النساء والأطفال والمسنين وأفراد الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية والمحلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، ونسلم بإمكانية خفض معدل وفيات الرضع وصغار الأطفال بواسطة تحسين الحالة التغذوية للنساء اللائي في سن الإنجاب.

45 - ونلتزم بالقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر، ولا سيما فقر الأرياف، عن طريق تشجيع إقامة نظم لإنتاج الأغذية الزراعية تكون أكثر كفاءة وشمولاً ومنعّة واستدامة؛ وتعزيز اتساق السياسات؛ وزيادة إنتاجية النظم الزراعية وكفاءتها واستدامتها ومنعتها بوسائل من جملتها الاستعانة بالتكنولوجيا الزراعية، وتعزيز الزراعة الأسرية، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي؛ وتوليد فرص العمل في القطاعات غير الزراعية؛ والإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحسين سبل العيش في المناطق الريفية؛ وتنفيذ برامج للتغذية المدرسية تكون مأمونة ومغذية ومجدية وتوفر وجبات مغذية؛ وتعزيز التنمية الريفية واتخاذ إجراءات لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية على نحو أفضل.

46 - ندرك أن وجود نظم أكثر كفاءة واستدامة وشمولاً وقدرة على الصمود لإنتاج الأغذية الزراعية له دورٌ أساسي في تشجيع الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ونرحب بصوغ وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتعزيز نظم الأغذية الزراعية بحيث تتاح للجميع أنماط غذائية أغنى بالمغذيات، بما فيها الأنماط الغذائية الصحية التقليدية، ونجدد في الوقت ذاته التأكيد على وجوب تعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية.

47 - ونشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لدعم مصايد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية المستدامة بغية توفير أغذية كافية ومأمونة ومغذية، ونعترف بالدور المحوري لسلامة المحيطات في صلابة المنظومات الغذائية وفي سبيل تحقيق خطة عام 2030.

48 - ونشدد على أهمية تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعارف والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030، مع تشجيع التعاون في مجال الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية فيما بين البلدان والحد من الحواجز والقيود التكنولوجية المفروضة على مبادلات التكنولوجيا الفائقة، ونشجع على تطبيق أحدث تكنولوجيات المعلومات مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصاء الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وأكثرها ملاءمة في النظم الزراعية من أجل دعم الجهود التي يبذلها أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون لزيادة قدرتهم على التكيف وزيادة إنتاجيتهم ودخلهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية، والاستفادة من إمكانات الابتكار لدى المزارعين الأسريين الشباب في ربط المعرفة المحلية بالحلول الجديدة.

49 - ونجدد التزامنا بتشجيع قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يكون مبنياً على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والشمول والإنصاف، وتقوم منظمة التجارة العالمية بدور محوري فيه.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

- 50 - إننا نشدد على الطابع المستعجل لتعزيز مطامح العمل المناخي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹¹⁾ واتفاق باريس⁽¹²⁾، فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية، وخاصة وسائل التمويل.
- 51 - ونذكر الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك المعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ، ونلتزم بمواصلة الجهود في سبيل تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية.
- 52 - ونلاحظ بقلق وانشغال بالغ استنتاجات تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- 53 - ونعرب عن القلق البالغ تجاه التكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بالخسائر والأضرار التي تتحملها البلدان النامية وتؤدي إلى تفاقم عبء الديون وإعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 54 - ونرحب بتفعيل ترتيبات التمويل، بما في ذلك الصندوق، المشار إليها في المقررين 1/م أ-28 و 5/م أ ت-5⁽¹³⁾، وإعلانات التعهد بتقديم 792 مليون من دولارات الولايات المتحدة لترتيبات التمويل، بما في ذلك 661 مليون دولار للصندوق؛ ونحث البلدان المتقدمة النمو الأطراف على مواصلة تقديم الدعم ونشجع الأطراف الأخرى على تقديم أو مواصلة تقديم الدعم، على أساس طوعي، للأنشطة المتعلقة بالتصدي للخسائر والأضرار طبقاً لما هو منصوص عليه في المقررين 1/م أ-28 و 5/م أ ت-5، وندعو إلى تقديم مساهمات مالية وأن تواصل البلدان المتقدمة النمو الأطراف الأخذ بزمام المبادرة في توفير الموارد المالية. وسندعم شبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ ومعالجتها وتقليصها.
- 55 - ونلتزم بتعزيز أوجه التأزر من أجل تنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية المتعلقة بالمناخ والتنمية بفعالية، والإسهام في بلوغ الأهداف العالمية المتصلة بالمناخ وتنفيذ خطة عام 2030. ويجب علينا أن نكفل أن تكون المسارات الانتقالية عادلة ومنصفة وشاملة في جميع القطاعات لنلا يترك أحد خلف الركب.
- 56 - ونرحب بالقرارات المعتمدة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف التي عُقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك القرارات المعتمدة في إطار توافق الإمارات العربية المتحدة وهي تشمل نتائج التقييم العالمي الأول لاتفاق باريس⁽¹⁴⁾ في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.

(11) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(12) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة [FCCC/CP/2015/10/Add.1](#)، المقرر 1/م أ-21.

(13) انظر [FCCC/CP/2023/11/Add.1](#) و [FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1](#).

(14) [FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1](#)، المقرر 1/م أ ت-5.

57 - ونجدد تأكيد عزمنا أن نضع، في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هدفاً جماعياً محدداً جديداً انطلاقاً من عتبة دنيا قدرها 100 بليون دولار سنوياً، تراعى فيه احتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

58 - ونلاحظ بقلق الفجوة المتزايدة بين احتياجات الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما ما ينجم منها عن الآثار المتنامية لتغير المناخ وزيادة مديونيتها، والدعم المقدم والمعرباً لأجل جهودها الرامية إلى تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، مع إبراز أن هذه الاحتياجات تقدر حالياً بما يتراوح بين 5,8 و 5,9 تريليونات من الدولارات لفترة ما قبل عام 2030.

59 - ونؤكد من جديد هدف اتفاق باريس المتعلق بدرجة الحرارة والممثل في الإبقاء على الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ونسلم بأن آثار تغير المناخ ستكون أقل بكثير في حالة ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية مقارنةً بارتفاعها درجتين مئويتين، ونعقد العزم على مواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، ونسلم أيضاً بأن حصر الاحترار العالمي في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية يتطلب إجراء تخفيضات سريعة وعميقة ومطردة في انبعاثات غازات الدفيئة عالمياً، بما في ذلك خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030 مقارنةً بمستوى عام 2019 وخفضها إلى مستوى صفري صاف بحلول منتصف القرن أو قريباً منه، ونسلم كذلك بأن هذا الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات متسارعة في هذا العقد الحاسم، على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة والإنصاف وبما يعكس المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، والقدرات الخاصة بكل طرف في ضوء الظروف الوطنية المختلفة وفي سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، ونكرر التأكيد، وفق المادة 4 من اتفاق باريس، على هدف تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مدركين بأن وقف ارتفاع الانبعاثات سيطلب وقتاً أطول من البلدان الأطراف النامية، وفي الاضطلاع بتخفيضات سريعة بعد ذلك وفقاً لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة بالوعات غازات الدفيئة في النصف الثاني من هذا القرن، على أساس الإنصاف وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

60 - إننا نلتزم بتعزيز سلام المجتمعات وازدهارها واحتضانها الجميع وتعزيز أمن المجتمعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة. وسيشكل الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتكافؤ فرص الاستفادة من نظم العدالة المنصفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزءاً لا يتجزأ من جهودنا. ونؤكد أهمية الحكم الرشيد والمؤسسات القوية باعتبارهما من عناصر التمكين الرئيسية للتنمية المستدامة.

- 61 - ونؤكد أهمية كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.
- 62 - ونسلم بأن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، إضافة إلى وجود بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي، أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع.
- 63 - ونجدد التزامنا بمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن استرداد الأصول وإعادتها. ونعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وسننفذ التزاماتنا بمنع الفساد والرشوة وغسل الأموال ومكافحتها بجميع أشكالها المكرسة في الهيكل الدولي القائم، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽¹⁵⁾ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية⁽¹⁶⁾.
- 64 - ونلاحظ أن الطبيعة المتعددة الأبعاد لنزاعات الزمن الحاضر تستدعي استثماراً أكبر في تدابير الوقاية، ومنها الاهتمام بالأسباب الهيكلية ووضع استراتيجيات لتعزيز السلام والعدالة وسيادة القانون.
- 65 - ونقر بأنه في أنحاء كثيرة من العالم، تتواصل النزاعات المسلحة وحالات عدم الاستقرار أو تزداد تفاقماً، وذلك يتسبب في معاناة إنسانية لا توصف ويقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والجهود التي نبذلها من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها والتصدي لمظاهر التفاوت والنهوض بمجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة هي في كثير من الأحيان جهود مجزأة وغير كافية تواجه العراقيل في السياق العالمي الراهن.
- 66 - ونشجع الدول الأعضاء أن تكفل، وفقاً لتشريعاتها المحلية وفي حدود قدراتها، المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة وتطبيق القانون على الجميع.
- 67 - ونؤكد من جديد أن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة والمجدية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام وفي منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام هي أحد العوامل الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

- 68 - إننا نشعر بقلق بالغ من الزيادة الملحوظة في فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة المقدرتها بما يتراوح بين 2,5 و 4 تريليونات دولار سنوياً للبلدان النامية، وندرك الحاجة الملحة إلى توفير تمويل إنمائي كاف وبأسعار معقولة ومضمون ومستدام للبلدان النامية من جميع المصادر.
- 69 - ونحث البلدان المتقدمة النمو على زيادة حجم التزامات كل منها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والإيفاء بها، بما يشمل الالتزامات التي قطعتها بلدان عديدة متقدمة النمو ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة منها لأقل البلدان نمواً.

(15) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146

(16) المرجع نفسه، المجلد 2225، الرقم 39574.

70 - ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة بواسطة خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة. وستنخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مقترح الأمين العام في أوانه. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات في الأمم المتحدة وفي المنتديات والمؤسسات الأخرى المعنية.

71 - ونشدد على أن زيادة وتحسين فرص البلدان النامية في الحصول بشروط منقح عليها على التمويل، بما فيه التمويل الميسر، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، أمر في غاية الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

72 - ونسلم بالمناقشات الجارية بشأن مقاييس التقدم في مجال التنمية المستدامة التي تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، لأجل اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء التعاون الدولي، بما في ذلك عند إيلاء الاعتبار لمسألة المعلومات التي تتحدد على ضوءها إمكانية الحصول على التمويل الإنمائي والتعاون التقني. ونتطلع إلى اتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء للمضي قدماً في اختيار المؤشرات المتعددة الأبعاد التي تكمل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، مع مراعاة الأعمال ذات الصلة التي أنجزها جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، بغرض إرشاد الدول الأعضاء في العملية الحكومية الدولية المقبلة التي ستجريها الأمم المتحدة بشأن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الحاجة إلى تصميم مقاييس متينة وسليمة تقنياً للتقدم المحرز مع الاعتراف أيضاً بقيمة النهج القائمة على الأدلة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

73 - ونشجع المجتمع الدولي على مراعاة مسألة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانات استخدام مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كمعيار للحصول على التمويل الميسر.

74 - ونؤكد من جديد أن من الممكن تنفيذ خطة عام 2030، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ضمن إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، مدعومةً بالسياسات والإجراءات الملموسة المبينة في خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030. فخطة عمل أديس أبابا تدعم الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ لخطة عام 2030 وتكملها وتساعد على استجلاء سياقها. وهي تتعلق بالموارد العامة المحلية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النظمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، والبيانات، والرصد والمتابعة.

75 - ونذكر أن الموارد المحلية إنما تتأتى في المقام الأول من النمو الاقتصادي. ونذكر الأهمية الحاسمة لهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لزيادة الموارد المحلية والتأكد من أن البلدان النامية لديها الحيز المالي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتنفيذ أهدافنا، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما فيها السياسات الضريبية الموجهة للتقلبات الدورية، وتوفير فسحة مالية كافية، وإرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلبى احتياجات الناس.

76 - وندعم إصلاح الهيكل المالي الدولي. وندعم أيضاً إصلاح المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف باعتبار ذلك مفتاحاً للاستثمارات الكبيرة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من أجل مواجهة التحديات العالمية بشكل أفضل. ويجب جعل الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك نماذج عمله وقدراته التمويلية، أكثر ملاءمة للأغراض المنشودة وأكثر إنصافاً واستجابة لاحتياجات البلدان النامية التمويلية، لتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار

الاقتصادي الدولي وفي وضع المعايير وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وملتزم بالمشاركة في مناقشات حكومية دولية شاملة للجميع بشأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية في العمليات المقبلة، بما في ذلك في الأمم المتحدة، مع مراعاة المبادرات الحالية والجارية.

77 - وندعو إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون، وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، مع توسيع نطاق الدعم والأهلية ليشمل البلدان الضعيفة المحتاجة. وملتزم بمواصلة مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحمل عبئها وتنفيذ التدابير الرامية إلى اكتساب القدرة على الصمود للحد من خطر العودة إلى الوقوع في أزمة ديون أخرى. ونسلم بأهمية التحديات وأوجه الضعف الجديدة والناشئة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية والداخلية. وندعو إلى تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف والتنسيق من قبل جميع الدائنين لمعالجة حالة الديون المتدهورة.

78 - ونكرر تأكيد الدعوة إلى زيادة مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقايضة الديون بالمناخ والطبيعة ومقايضة الديون بالأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، مع التسليم بأن مقايضة الديون لا يمكن أن تحل محل معالجات الديون الأوسع نطاقاً في حالات الديون التي لا يمكن تحملها، بما يسمح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة.

79 - ونشيد بتجاوز الهدف المتمثل في إعادة توجيه وحدات حقوق السحب الخاصة والمساهمات المكافئة البالغة 100 بليون دولار. ونشدد على الأهمية الحاسمة للوفاء بهذه التعهدات في الوقت المناسب. وندعو إلى تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة طوعاً على سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجاً، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولاً احتياطية. ونوصي باستطلاع المزيد من الخيارات الطوعية المتصلة بحقوق السحب الخاصة التي من شأنها أن تلبى احتياجات البلدان النامية من أعضاء صندوق النقد الدولي، وسوف نستكشف سبلاً من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجاً.

80 - ونرحب بقرار الجمعية العامة 231/78 ونتطلع إلى مواصلة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في إسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، وذلك من أجل جملة أمور منها تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية⁽¹⁷⁾ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية⁽¹⁸⁾ وخطة عمل أديس أبابا، ووضع اليد على العقبات والعراقيل التي تعترض تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها فيها، وكذلك الإجراءات والمبادرات الكفيلة بالتغلب على هذه القيود، ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك في سياق الحاجة الملحة إلى تسريع تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم إصلاح الهيكل المالي الدولي.

81 - وملتزم بدعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بما يتواءم مع استراتيجيات التنمية المستدامة التي تمسك الجهات الوطنية بزماتها، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ونسلم بقدرتها على الإسهام في زيادة التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة داخل البلد.

(17) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(18) قرار الجمعية العامة 239/63، المرفق.

82 - ونؤكد أن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال يسهم إسهاماً كبيراً الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يمكن البلدان من تعبئة مواردها المحلية بشكل فعال. ونشدد على أن هياكل الإدارة الضريبية الدولية الحالية تحتاج إلى بعض التحسينات. ونحن ملتزمون بتعزيز شمولية وفعالية التعاون الضريبي في الأمم المتحدة وندعم خطة اللجنة المخصصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية وطرائقها وتطلع إلى ما ستقوم به من عمل. وندعو جميع البلدان إلى مواصلة المشاركة البناءة في العملية الرامية إلى وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

83 - ونرحب بانخراط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى ومشاركتها بفعالية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

84 - ونشدد على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ وإنشاء المشاريع المقبولة مصرفياً. ونسلم بالدور المهم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل في مجال الاستثمار الجيد والمعول عليه والمستدام والمتين في البنى التحتية، لا سيما في البلدان النامية، والعمل في ذلك من خلال المبادرات القائمة. وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم حلول مبتكرة يمكن أن تزيد من الاستثمار المُرصّد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، والبرنامج التجريبي العالمي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض إعداد خرائط الطريق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجيع الجهود المعززة التي يبذلها التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة.

85 - ونرحب بدور التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين الشمال والجنوب، ونكرر تأكيده، فهو لا يزال يشكل حافزاً أساسياً للتنمية المستدامة. ونقر بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرٌ مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلاً عنه. ونسلم أيضاً بأهمية التعاون الثلاثي.

86 - وسنواصل اتخاذ ما يلزم من إجراءات لسد الفجوات الرقمية وتعميم فوائد الرقمنة. وسنوسع نطاق مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي، بسبل منها تعزيز الاتصال على مستوى بنيتها التحتية الرقمية، وبناء قدراتها، وإتاحة استفادتها من الابتكارات التكنولوجية من خلال شراكات أقوى، وتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وسوف نسخر إمكانات التكنولوجيا الرقمية لتوسيع الأسس المعتمد عليها في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية. وملتزم ببناء القدرات من أجل مشاركة شاملة في الاقتصاد الرقمي وإقامة شراكات قوية من أجل إفادة جميع البلدان بالابتكارات التكنولوجية. ونؤكد من جديد أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس خارج فضاء الإنترنت يجب أيضاً أن تحظى بالحماية عندما يكونون متصلين بالإنترنت. وتطلع إلى وضع ميثاق رقمي عالمي لسد الفجوات الرقمية والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

87 - ونعترف بأن التكنولوجيا يمكن أن تتيح تحولات سريعة لسد الفجوات الرقمية القائمة، وتسريع التقدم نحو التنمية المستدامة الشاملة للجميع، ونشجع الاستثمار في البنية التحتية العامة الرقمية تحقيقاً لتلك الغاية.

88 - ونتعهد باتخاذ إجراءات لتعزيز ما يبذل في إطار نظم البيانات الدولية والوطنية والمحلية من جهود في سبيل جمع بيانات عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون مصنفة وموثوقة وذات أهمية وجودة عالية وحسنة التوقيت، وتكثيف الجهود لتعزيز البيانات والقدرات الإحصائية في البلدان النامية. وسنواصل تعزيز جهودنا من أجل جمع وتحليل ونشر البيانات الموثوقة والمصنفة ذات الصلة بغية

تحسين الرصد ورسم السياسات للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030. وملتزم بزيادة توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات التي تتخلل البيانات المتعلقة بالأهداف على جميع المستويات، وزيادة التمويل المخصص للبيانات والإحصاءات، وتعزيز دعم بناء قدرات البلدان النامية.

89 - ونتطلع إلى منتدى الأمم المتحدة العالمي الخامس للبيانات الذي سيعقد في الفترة من 12 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في ميديين، كولومبيا.

90 - ونتطلع إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 باعتباره فرصة مهمة لتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، من بين أمور أخرى.

91 - وملتزم بتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 على المستويات جميعا، بطرق من جعلتها إشراك السلطات المحلية وتمكينها لضمان الملكية المحلية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تمكين المواطنين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات المحلية، من أجل ضمان تنفيذ الأولويات الإنمائية على المستوى المحلي.

الاستعراضات الوطنية الطوعية والقضايا الأخرى ذات الأولوية

92 - إننا نشيد بالبلدان الـ 36 التي قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024⁽¹⁹⁾. ونذكر أن الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تقدمها البلدان تعكس جهودها في سبيل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية، ونقر بضرورة مواصلة دعم البلدان في إنجاز الاستعراضات الوطنية الطوعية، ويشمل ذلك عمل مجموعة الأصدقاء المعنية بالاستعراضات الوطنية الطوعية. ونشجع جميع البلدان على استخدام النتائج الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية، وعلى تبادل نهج ومسارات التنمية ذات الطابع المحلي من أجل تسريع الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030.

93 - ونشجع البلدان على النظر في وضع خرائط طريق وطنية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعرضها حتى عام 2030 ودعم السلطات المحلية في إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية.

94 - ونشجع مشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة، في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها، وفي التحضير للاستعراضات الوطنية الطوعية.

95 - وسوف نعزز الاستعراضات الوطنية الطوعية بطرق من جعلتها إجراء استعراضات تستند إلى قاعدة أمتن من الأدلة وتكون مدعومة بعمليات تشاركية يخرط فيها جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

96 - ونشجع كذلك على تعزيز نوعية الاستعراضات الوطنية الطوعية بزيادة الحرص على استخدام البيانات الدقيقة والقابلة للمقارنة والنماذج الاستباقية على نحو ممنهج، وتضمينها مرفقات إحصائية، مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية.

(19) أذربيجان وأرمينيا وإريتريا وإسبانيا وإكوادور وأوغندا وبالاو والبرازيل وبلير وبيرو وتشاد وجزر سليمان والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب السودان وجورجيا وزمبابوي وساموا وسيراليون وعمان وغينيا وغينيا الاستوائية وفانواتو وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو وكينيا وليبيا والمكسيك وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا والنمسا ونيبال وهندوراس واليمن.